"" تفعيل االتعاون الاقتصادي الجزائري– الافريقي: الفرص الواعدة لبناء الشراكة ودعم المسار التنموي""

د. شفيعة حداد
أستاذة محاضرة أ
جامعة باتنة ١/ الجزائر

مقدمـــــــــــــة

كانت الجزائر من الدول الداعية إلى تفعيل التعاون الاقتصادي الإفريقي الذي عرف تراجعا في نهاية الألفية الثانية. لعوامل داخلية وخارجية، حيث طالبت منذ سنة 1999 بالعمل على مواكبة حركية الاقتصاد العالمي، ونمط التكتلات الاقتصادية الإقليمية، والتطورات الحاصلة في ظل العولمة وتداعياتها المختلفة، وذلك عن طريق مراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وتحديث خطط التنمية حسب المستجدات فكانت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD التي تهدف إلى تقليص الفارق الذي يفصل إفريقيا عن العالم المتقدم، وتعمل لأجل دمج اقتصاديات إفريقيا في الاقتصاد العالمي.

كما أن السياسات الإقتصادية و التنموية التي انتهجتها الجزائر لتنويع اقتصادها عرفت إخفاقا تراوحت

درجاته بين الكلي و الجزئي، ففي ظل المرحلة الإشتراكية ركزت الجزائر على التخطيط المركزي و سيطرة الدولة على الإقتصاد و التنمية فكانت النتيجة تأسيس قاعدة للصناعات الثقيلة لا تزال تشتغل إلى اليوم في حين فشلت الصناعات المتوسطة و الخفيفة المملوكة للدولة في استمرارية أدائها رغم الإعانات المالية المتكررة من الخزينة العمومية حتى جاءت الصدمة النفطية لسنة 1986 م أين لم تعد للدولة قدرة على الاستمرار في غسل ديون هذه المؤسسات فتم تسريح عمالها و أضحت مصانعها هياكل خاوية. ومع الإنفتاح الإقتصادي و دخول القطاع الخاص في المجال الإقتصادي ازدهرت الصناعات التحويلية ذات الطابع الإستهلاكي، لكنها ظلت قاصرة عن تلبية احتياجات السوق الوطنية و لم تعف الجزائر من اللجوء إلى الإستيراد الذي لا تتحمله الخزينة مع أي أزمة في أسعار المحروقات.

و أمام هذا الوضع أصبح التفكير جديا في تحويل الفوائض المالية من المحروقات إلى استثمارات عمومية وخاصة، و بالفعل تم انتهاج سياسات لانشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة أين تمكنت بعضها من فرض نفسها في السوق الوطنية لكن بإنتاج قليل، و هناك مؤسسات لم تجد للمستهلكين طريقا أمام صعوبة إرضاء المستهلك الجزائري الذي يطلب الجودة لقربه من أوربا و تأثره بأنماط استهلاكها، و يطلب السعر المنخفض في أحيان كثيرة لضعف قدرته الشرائية و تدهورها مع كل تراجع للأسعار الدولية للمحروقات.

وينبثق التوجه الجديد لتعميق الشراكة الافرو–جزائرية من الاطار العام للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأهدافها وأولياتها من جهة ، ومن مقاصد منظومة الاتحاد الافريقي من جهة أخرى ، بالإضافة الى متغيرات تراجع مداخيل المحروقات وتوجه الجزائر الى تجسيد ارتباطها التجاري والإقتصادي بدول القارة لزيادة مداخليها خارج المحروقات ، فضلا عن انشغالاتها الامنية في محيها الجيوسياسي الافريقي. من هنا فكرت الجزائر في اقتصاد التصدير للأسواق الأفريقية لكنها أهملت في تقديرنا اقتصاد الإستثمارات الخارجية بالدول الأفريقية نفسها التي تقدم فرصا اقتصادية واستثمارية واعدة للاقتصاد الجزائري من جهة تنويع مصادر دخلها خارج نطاق الريع الطاقوي من جهة، وبالمقابل تقدم الشراكة الاقتصادية الجزائرية الافريقية فرصا لا يستهان بها من ناحية دعم المبادرات التنموية والتعاون الاقتصادي الافريقي– الافريقي الذي يراعي مصالح الاقتصاديات الإفريقية واستقلاليتها ويدعم المسار التنموي الناجع بها، و تهدف هذه الدراسة المتواضعة لتوضيح هذا الطرح من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية:

كيف يمكن بناء شراكة اقتصاية بين الجزائر و دول افريقيا بما يقدم فرصا واعدة لدعم المسار التنموي في القارة.

و سنحاول معالجة هذه الإشكالية ضمن المحاور الأربع التالية:

1–الدوافع الموضوعية لتفعيل التعاون الجزائري –الأفريقي على الصعيد الإقتصادي.

2–الأطر السياسية والقانونية لتشجيع و توثيق التعاون الإقتصادي بين دول افريقيا وبناء الشراكة الاقتصادية الجزائرية– الافريقية.

3-الفرص الإقتصادية التي يقدمها الإقتصاد الجزائري لدعم المسار التنموي للإقتصاد الإفريقي.

4-واقع الإقتصاد الإفريقي و الفرص التي يقدمها للإقتصاد الجزائري.

أولا: الدوافع الموضوعية لتفعيل محور الجزائر -أفريقيا على الصعيد الإقتصادي

1-سرابية مشاريع الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوربي :

فاهم اتفاق في هذا الاطار هو **مسار برشلونة** للمتوسط على الخصوص (٢٧و٢٨ نوفمبر ١٩٩٥) ، الذي خيب الضفة الجنوبية ولم يصل لتحقيق الحد الادنى من مشاريعه الاقتصادية ، حتى وصف بالزواج الأبيض أي ارتباط بالأوراق و الوثائق فقط مع عدم التجسيد على أرض الواقع.[١]

و تضاربت الطموحات لدى بلدان الضفة الجنوبية مع واقعية و منطق الأوروبيين لأن إعداد المشروع كان بمبادرة أوربية لم تشرك فيها الطرف الآخر مما جعله مشروعا للشراكة بهوية و أهداف أوربية بالأساس.

و رغم كون المشروع يستهدف التعاون مع المنطقة المغاربية و منها الجزائر أكبر دول الإقليم، إلا أن الواقع أثبت أن هذا الأمر يعد جزءا من استراتيجية أوربية شاملة تهدف إلى إعادة التموقع السياسي و الإقتصادي بأفريقيا أمام توغل أمريكي متزايد في القارة ناهيك عن السعي الصيني لأخذ حصته في السوق الأفريقية الواعدة، الأمر الذي حدا بالبعض إلى اعتبار مشروع الشراكة مشروعا استعماريا من نوع جديد .و في نفس السياق يرى المفكر و الباحث الجزائري **علي الكنز** أن مسار برشلونة يتخذ منطق السياسات الإملائية لأوربا. فجملة المشاريع الاقتصادية و المالية التي يتضمنها المشروع الأورومتوسطي و المعروفة تحت تسمية" **الميدا** "يخضع للجنة الأوربية للإدارة الدائمة التي ترسل الوفود الاوربية إلى بلدان الجنوب المتوسطي قصد الإشراف على بعض مبادرات التنمية في بعض القطاعات.[٢]

هذا فضلا عن بعض العوامل الموضوعية التي تتعلق بأوضاع دول الضفة الجنوبية نفسها، فأهم ثلاث دول مغاربية على سبيل المثال و هي الجزائر و المغرب و تونس يرتكز اقتصادها على القطاع العام، و هو قطاع تسيره كوادر بيروقراطية و فنية حكومية، تتدخل في أي مبادرة استثمارية سواء كانت من الداخل أم من الخارج، فالدولة هنا مهيمنة و محتكرة

و تفرض منطقها مثل قاعدة (49/51) في قانون الإستثمار بالجزائر التي لعبت دورا لا يستهان به في كبح التدفقات المالية.

فالإستثمارات الأوربية و إن وجدت، فبانتقائية كبيرة تواكب الاقتصاديات الأوربية و تتجاهل القطاعات التي تعاني في الإقتصاد الجزائري، كتحديث الصناعة ونقل التكنولوجيات في الزراعة و المواصلات و أنظمة الاتصال، المساعدة الفنية في انشاء البنى التحتية، .... إلخ[٣] .

لذلك تركزت الاستثمارات الاوربية على قطاع الطاقة الناضبة كالنفط و الغاز تلبية للإحتياجات الأوربية و أهملت مجالات الطاقة المتجددة و النظيفة على غرار الطاقة الشمسية .و يمكن هنا الإشارة إلى المشروع الضخم الواعد **ديزارتيك (Desertic)** بمبادرة ألمانية، حيث كان يهدف إلى استغلال الصحراء الجزائرية في إنتاج الطاقة الشمسية و تصديرها إلى أوربا و باقي العالم، لكن هذا المشروع تم التخلي عنه لأسباب غامضة فذهبت معه آمال الجزائريين في نقل التكنولوجيا في هذا المجال، فضلا عن مناصب شغل كثيرة ،ناهيك عن المنتوج الطاقوي النظيف و المتجدد و العوائد المالية الضخمة المترتبة عن بيعه و تسويقه.

و يرى الباحث و المفكر العربي **سمير أمين** و ضمن نظريته عن التبعية، أن السياسة الأوربية حول التعاون الاقتصادي مع دول الجنوب المتوسطي هي تكريس لابقاء تبعية دول الجنوب لدول الشمال. من ناحية جيوسياسية، يرى سمير أمين أن مسار الشراكة الأورومتوسطي(برشلونة 1995 م) ليس إلا تكملة لاستراتيجية احتواء أمريكية تستهدف الدول العربية، مع فرض إدماج إسرائيل جيوسياسيا و اقتصاديا خاصة بعد قمة مدريد و اتفاقيات أوسلو. و عليه فالمشروطية السياسية حاضرة هنا و هي قبول إسرائيل مقابل تعاون إقتصادي غير مثمر أصلا ، و هو يشبه مسألة فرض أوربا تعامل الدول الافريقية مع نظام الميز العنصري في جنوب أفريقيا سابقا كشرط لمساعدتها اقتصاديا[٤].

2–فشل سياسات الأقلمة و مشاريع التكامل الإقتصادي في العالم العربي و أفريقيا:

الأقلمة هي سياسة تهدف إلى تطوير و تنمية الأقاليم كتكتلات جهوية في إطار نظريات التكامل الإقتصادي و يرى سمير أمين أن الأقلمة تمثل إجابة فعالة لمواجهة العولمة

الرأسمالية التي تستهدف إبقاء الهيمنة على مقدرات الدول المتخلفة، و عليه يجب فك الارتباط بين الدول المتخلفة مع الدول الرأسمالية المتقدمة .و يبرر سمير أمين فشل التجارب التكاملية في الوطن العربي و أفريقيا بعدم إلتزام الفضائين العربي و الإفريقي بمسار جدي و فعال ضمن طريق الأقلمة، و كل ما تم القيام به هو تزايد المؤسسات الإقليمية و الهيئات التابعة لها دون فاعلية و بأساليب فرضت من القوى الخارجية التي يهيمن عليها الشمال[٥] .

لذلك يعتقد أمين أن الفضاء الاقليمي يتيح التكامل بين النظم الانتاجية الوطنية، و منها استراتيجية التصنيع و إنشاء سوق مشتركة لحماية جماعية إزاء البلدان المتطورة ، و هو ماغاب عن مشاريع الأقلمة العربية و الإفريقية التي افتقدت حسبه إلى الواقعية في الاستجابة للاحتياجات و التحديات الحقيقية للمناطق المعنية فهي مجرد تقليد للنموذج الأوروبي. ثم إن المنظمة العالمية للتجارة لا تسمح بالحماية و لا تقبل الأقلمة بأي شكل من الأشكال بل أن العضوية فيها مشروطة بفتح الإقتصاد أمام زحف مشروع العولمة المفتوحة[٦].

لكن الرؤية العلمية و التحليل المتأني لفشل السياسات التكاملية في أفريقيا، تستوقفنا عند نقائص و اختلالات هيكلية في البنى السياسية و الإجتماعية، فضلا عن الظروف الإقتصادية للقارة. فحسب **جوزيف ناي J.S.Nye** فإنه و ضمن شروط التكامل الإقتصادي الإقليمي ، يجب توفر آليات عملية مثل الروابط الوظيفية للمهام و التي تعني زيادة الإعتماد المتبادل الوظيفي، و الذي يتضمن سياسات اقتصادية مهيكلة بشكل يضمن تناسق الأدوار الاقتصادية و تكاملها بين دول القارة البالغ عددها دولة54، و هو كما يبدو مسار جد صعب و معقد على دول نامية و هشة و كثيرة، كما يتطلب جدولا زمنيا طويلا فضلا عن أن النتائج غير مضمونة بتاتا .كما أن أحد أهم عناصر عملية التكامل هو التماثل أو التكافؤ الاقتصادي للوحدات حسب **هاس و شميتر Haas – Schmitter** التي تتعارض مع فكرة **دويتش و إيتزيوني و روسات Deutsch–Etzioni–Russett** حول مناطق القلب و الهامش و التي تفترض وجود كيانات سياسية و اقتصادية كبيرة و محورية تدفع عملية التكامل الاقليمي بجر الوحدات الأصغر في شكل تلاحم الأجزاء مع الجسم الأساسي و الأطراف بالمركز.[٧]

و رغم وجود دول محورية في أفريقيا كجنوب أفريقيا، نيجيريا، الجزائر، مصر إلا أنها عجزت عن قيادة مشاريع تكامل إقليمي لأسباب غير اقتصادية، كالخلافات السياسية (مشكل الصحراء الغربية بين المغرب و الجزائر)، و النزاعات المسلحة في وسط و غرب افريقيا(نيجيريا)، و المشاكل الأمنية والخلافات حول حوض النيل مع االدول المتشاطئة في مصر، هذا فضلا عن كون أفريقيا بعيدة عن فكرة الترابط في الهوية الأيديولوجية و هي من الشروط البنائية في عملية التكامل. إذ أن القارة تتميز بالتنوع و اللاتجانس الإثني(بيض– سود)،(عرب –قبائل إفريقية كالبوشمن، الدوجون، البانتو،)... و الديني(مسلمون– نصارى–وثنيون)....و بالتالي يبدو أن الإكتفاء بالتعاون الإقتصادي ضمن المبادرات الثنائية أو المجموعات البسيطة مع تقوية التبادلات التجارية يكون أكثر ملائمة و فاعلية.

و عليه فالجزائر ليس امامها إلا هذه الخيارات، لأن الانخراط في بناء كيانات و منظمات إقليمية يستهلك الجهد، الوقت و المال، فضلا عن انعدام الفعالية و المردودية المنتظرة. و بالتالي يكون التوجه نحو تطوير التجارة الخارجية ، و تأسيس شبكات تسويق في أفريقيا للمنتجات الوطنية مع إقامة مشاريع أحادية أو مشتركة ضمن استراتيجية الاستثمار الخارجي، ذات العائد الأعلى كخيار ثان هو الأسلم للجزائر.

3–مخاطر الإقتصاد الجزائري الريعي و اقتصاد إفريقي قائم على تصدير المواد الأولية:

يعتبر قطاع المحروقات حجر الزاوية في الإقتصاد الجزائري، فهو يشكل أكثر من 95% من الصادرات و عوائده المالية تشكل أكثر من98 % من مصادر العملة الصعبة للخزينة العمومية .وهذا ما يضع الإقتصاد الجزائري أمام أخطار تقلبات أسعار المحروقات بالأسواق المالية الدولية.

و عموما فالإقتصاديات النفطية تدرك هذا الأمر،و هي نفس الإشكاليات التي تواجهها الجزائر تقريبا، لذلك وجب الخروج بأقصى سرعة ممكنة من التبعية لهذا القطاع المهتز، فالدبلوماسية النفطية لم تعد قادرة على تعديل آليات السوق الدولية للمحروقات، و تعديل اتجاه الأسعار نحو الإرتفاع أو الثبات على الأقل .و حتى منظمة **الأوبك OPEC** لم تعد قادرة على الحركة الفاعلة أمام التحولات الاقتصادية الدولية الفجائية و المتسارعة، و لم يعد الإتفاق على سياسة سعرية موحدة بالأمر الهين، لأن العوامل غير الاقتصادية اصبحت أكثر

تأثيرا على التسعير كالأزمات السياسية والأمنية التي تخرج دولا و تدخل دولا أخرى في دائرة الإنتاج ثم التصدير النفطيين، و مثال ذلك العراق و ليبيا التان فقدتاا جزءا كبيرا من حصصهما في السوق النفطية بسبب اوضاعهما السياسية و الأمنية المتدهورة . و مع تحسن هذه الأوضاع نسبيا استعادا حصصهما و باشرا عمليات الانتاج و التصدير مما ساهم في زيادة العرض على حساب الطلب. و كذا الحال بالنسبة لإيران التي خرجت من دائرة الحصار و العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها من الدول الغربية بسبب طموحاتها النووية، و بعد الاتفاق النووي لسنة 2015 م تم الرفع التدريجي لهذه العقوبات و استعادت إيران حصتها و ساهمت في خفض الأسعار. و من العوامل غير الاقتصادية استخدام النفط كسلاح استراتيجي لضرب دول معادية، أو الضغط عليها لتغيير سياساتها، كما كان الحال في أكتوبر 1973 م .

كما أن الإعتماد على مادة ريعية كالنفط مغامرة غير محمودة العواقب، ففضلا عن قاعدة العرض و الطلب التي قد تخضع للمنطق الإقتصادي كنمو الإقتصاد العالمي و ما ينجر عنه من تزايد الطلب على الطاقة أو العكس و كذا العوامل غير الإقتصادية سالفة الذكر، هناك مهددات أخرى لمستقبل الإقتصاد النفطي كبروز **طاقات بديلة** للنفط على غرار الغاز الصخري و النفط الأحفوري الذي استثمرت فيه الو.م.أ بشكل واسع و أغرقت السوق به، . كما أن البرازيل اهتدت للوقود النباتي المستخرج من قصب السكر رغم أخطاره و أضراره البيئية .هذا فضلا عن توجه دول كثيرة للطاقات المتجددة و النظيفة كالكهرباء ذات المصادر المائية و الهوائية، و كذا الطاقة الشمسية.

أما الإقتصاد الإفريقي القائم في عمومه على تصدير المواد الأولية و المنتجات الخام كالمحاصيل التجارية و المعادن، فإنه يخضع لنفس منطق اقتصاد المحروقات بل و أكثر سوءا، فعلى العموم تطبق الدول الغنية سياسة الكيل بمكيالين، فبينما تلح على الدول المتخلفة في تبني سياسات اقتصادية و جمركية منفتحة على الاقتصاد العالمي و تضعها كشرط للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية، تطبق هي سياسات حمائية ضد منتجات الدول المتخلفة، و على سبيل المثال تفرض كندا رسوما جمركية قدرها 17 % على الملابس القادمة من ماليزيا .و للمقارنة أيضا تدفع فيتنام رسوما جمركية إلى الو.م.أ تقدر ب 470

مليون دولار مقابل سلع قيمتها 4.7 مليار دولار ، في حين تدفع المملكة المتحدة مثل هذه الرسوم لكن مقابل سلع قيمتها 50 مليار دولار. و نفس الأمر ينطبق على منتوج الكاكاو الذي تعد أفريقيا أكبر منتجيه عالميا بفضل غانا و كوت ديفوار، و لدخول هذا المحصول إلى الإتحاد الأوروبي يجب دفع رسم جمركي قدره 09 % إذا كان خاما .أما إذا كان مصنعا أي مسحوق الكاكاو فيرتفع الرسم مع ارتفاع السعر كونه سلعة نهائية حيث يبلغ 30%، ما يجعل هامش الربح ضئيلا للغاية و يجبر الدول المصدرة على عدم تصنيعه و بيعه خاما بأسعار بخسة .و هكذا تتحول مساهمة الدول النامية ب90 % من الإنتاج العالمي للكاكاو الخام إلى29 % من الإنتاج العالمي من الكاكاو المصنع و الذي بدل أن تتسيده غانا أو كوت ديفوار أو حتى أندونيسيا، تأتي ألمانيا الدولة الأوربية ذات المناخ البارد في الريادة بفضل مصانعها التحويلية و ليس مزارعها وفق تجارة عالمية بآليات غير عادلة[٨].

ثانيا /الأطر السياسية والقانونية لتشجيع و توثيق التعاون الإقتصادي بين دول افريقيا كمرجعية

لمشروع الجزائر –أفريقيا:

1–معاهدة أبوجا(نيجيريا)جوان 1991 م:

دخلت حيز التنفيذ سنة 1994 م، حيث نصت على إنشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية من خلال عملية تدريجية تتحقق بالتكامل و التنسيق بين أنشطة الجماعات الاقتصادية الاقليمية القائمة و المستقبلية في أفريقيا مثل إتحاد المغرب العربي، الجماعة الإقتصادية لدول وسط أفريقيا، الجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا، مجموعة تنمية أفريقيا الجنوبية، السوق المشتركة لشرق أفريقيا.)

و تنص اتفاقية أبوجا على ست مراحل تنفيذية على امتداد 34 عاما ليكتمل تنفيذها عام 2028م .

هذه المراحل هي)[٩] :

–مرحلة من خمس (05) سنوات يتم فيها تعزيز الجماعات الإقتصادية الإقليمية القائمة و إنشاء أخرى جديدة.

-مرحلة من ثماني (08) سنوات يتم فيها العمل على استقرار حركة المرور مع تعزيز التكامل القطاعي لا سيما في التجارة الإقليمية البينية.

-مرحلة من عشر (10) سنوات يتم فيها إقامة منطقة تجارة حرة، و اتحاد جمركي إقليمي على مستوى كل جماعة اقتصادية إقليمية.

-مرحلة من سنتان (02) يتم فيها تنسيق الأنظمة المرورية كتمهيد لتأسيس إتحاد جمركي قاري.

-مرحلة من أربع (04) سنوات يتم فيها إقامة سوق إفريقية مشتركة مع تيني سياسات إقتصادية مشتركة كذلك.

-مرحلة من خمس (05) سنوات تمثل التكامل بين جميع القطاعات الإقتصادية مع إقامة مصرف مركزي و اتحاد نقدي إفريقيين ثم إنشاء برلمان إفريقي و انتخاب أعضائه.

وعليه فإن **وثيقة أبوجا** تمثل نقطة الإنطلاقة في التفكير التنموي و الإقتصادي الأفريقي، تمهيدا للتفكير السياسي .و بالنسبة للجزائر ، فإنها تمثل نقطة ارتكاز لتبرير بل و لتسويق سياستها الجديدة اتجاه القارة الافريقية . فتعميق التبادل التجاري البيني و إقامة الاستثمارات الربحية المشتركة أو الأحادية ذات المردودية و القيمة المضافة و الخلاقة للثروة تمثل أساس التفكير التعاوني بالوثيقة لكننا نؤكد على صعوبة المسار التكاملي المعقد و الطويل و المكلف بالنسبة للجزائر و شركائها الأفارقة.

2-مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا(NEPAD)

تمثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المعروفة اختصارا ب(**NEPAD**)، الإطار النظري والاستراتيجي الذي اعتمده القادة الأفارقة من أجل التصدي للفقر والتخلف المنتشر في ربوع القارة الأفريقية .وتأسست في مؤتمر **لوساكا** عاصمة زامبيا جويلية 2001 م ، و هناك مقرها الرئيسي. لكن الفكرة التأسيسية للمبادرة جاءت من زعماء أربع أكبر القوى الإقتصادية ، أوباسانجو(**نيجيريا**)، تامو مبيكي(**جنوب أفريقيا**)، حسني مبارك(**مصر**)، عبد العزيز بوتفليقة(**الجزائر**)، بالإضافة إلى عبد الله واد(**السنغال**). فقد وضع القادة الأفارقة في مؤتمر القمة السابع والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في زامبيا العام2001، وثيقة إستراتيجية للشراكة الجديدة حول التحديات التي تواجه القارة كالقضاء على الفقر، بالتجسيد

الفعال لمسيرة التقدم والتنمية مع انخراط القارة في مسار العولمة وتفعيل اندماجها في الاقتصاد العالمي. و ما يهمنا هنا هي البنود و الآليات المتعلقة بالأهداف الإقتصادية لمبادرة النيباد ، على رأسها التعاون وصولا إلى التكامل على الصعيد الإقليمي في مجال تشجيع الاستثمار الزراعي وتنمية الموارد البشرية، مع التركيز على الصحة والتعليم والتقنية الحديثة و النهوض بقطاع السياحة بالقارة، و تدعيم اقتصاد القارة عن طريق زيادة وتنويع الإنتاج وتصريف الصادرات إلى الأسواق العالمية، لا سيما التصنيع الزراعي ، والصناعة التحويلية، وتحويل المعادن الخام إلى مواد مصنعة.

تتبلور أبرز أهدافها من تبلور أهداف النيباد نفسها مع مراعاة بطبيعة الحال مصلحتها الوطنية المصالح المشتركة حول تهيئة بيئة العمل الملائمة للتنمية المستدامة من خلال نشر السلم والأمن ، وترسيخ الشورى والديمقراطية والإدارة السليمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وعلى صعيد مؤسسات المجتمع المدني و التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي، و العمل على تشجيع الاستثمار الزراعي وتنمية الموارد البشرية مع التركيز على الصحة والتعليم والتقنية الحديثة وغيرها.[١٠]

أما على صعيد منظومة الاتحاد الافريقي، لا زالت تسعى الجزائر و تدافع عن خيارات النيباد ومساعيها الرامية الى دمج النيباد ذاتها ضمن آليات الاتحاد الافريقي ، وفاء لثوابث سياستها الخارجية واحترام سيادات الدول الافريقية ، وممارسة دور الوساطة الدبلوماسية في حل النزاعات كما نوضح ذلك لاحقا.

وقامت الجزائر كإحدى أهم ركائز مبادرة النيبا، بجهود جبارة بالمرافعة لصالح طرح إفريقي يعتمد على تبني إستراتيجية جديدة، تقوم على شراكة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والفرص المتكافئة لدول القارة من خلال إدراك أهمية مساعدتها من أجل ترقية منشآتها القاعدية ومشاريعها القادرة على توفير فرص جديدة للتبادل مابين المناطق وداخل المناطق نفسها، كما استطاعت أن تجعل القارة الإفريقية من خلال النيباد قطبا مهما جديدا للتنمية في الاقتصاد العالمي، ورافعت في المحافل الدولية لصالحها لا سيما في قمم أوروبية إفريقية ومجموعة الدول الثمانية الصناعية الكبرى والصين و افريقيا. وبرز دور الدبلوماسية الجزائرية جليا مثلا في قمة أوروبا–إفريقيا نوفمبر 1998 ، طرح تصور الجزائر ومن ورائها

دول القارة إلى التأسيس لشراكةحقيقية بين إفريقيا وأوروبا لاسيما في المسائل الجوهرية المتصلة بالتنمية والسلم والأمن وتقليص الهوة بين الشمال والجنوب[١١] .

حققت إفريقيا في إطار النيباد خطوات هامة في مجال السلم وتعزيز دولة القانون، وفي هذا الصدد حققت الجزائر أيضا نجاحات معتبرة في مجال الوقاية من النزاعات وتسويتها بفضل تجربتها المعتمدة على مبدأ الحوار وخيار الحل السياسي ، مهما كانت التعقيدات وحجم الصراعات التي تعرفها افريقيا. كما تعمل على استحداث آليات جديدة كفيلة بمواجهة تحديات العولمة التي تواجهها القارة لاسيما التداعيات السلبية للأزمات الاقتصادية والمالية التي يشهدها العالم ، وهنا يجدر التذكير بمبادرة الجزائر مسح ديون 41 دولة افريقية وذلك في إطار تدعيم التعاون وتعضيد اللحمة بين بلدان القارة وشعوبها.

أما على مستوى المشاريع الكبرى المراهن عليها في إحداث التكامل الإقليمي والاتصال، فقد قطعت الجزائر أشواطا مهمة مثل: -مشروع الطريق العابر للصحراء(الجزائر -لاغوس - النيجر)المرفق بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر والنيجر. والذي يعتبر أيضا من المشاريع التي تعول عليها الجزائر في مجال الاستثمارات الطاقوية الجزائرية في إفريقيا، يمتد هذا الخط على طول 9400 كلم، ويربط بين سبعة دول تتمثل في مالي، تونس، التشاد، نيجيريا، بوركينافاسو، والنيجر، حيث تكفلت الجزائر بإنشاء الجزء الخاص بها والذي يبلغ طوله 230 كلم، ولكن لم يتم انجاز هذا الشطر إلى حد الآن. وهو طريق بري عبر الصحراء ، يشكل وسيلة مهمة لتسهيل التبادلات التجارية والطاقوية، ويسهل إنشاء الروابط بين مختلف الدول التي يمر عبرها، ممّا يسهل عملية العبور عبر الحدود، ويسهل أيضا من مسار التكامل الإقليمي، وتمّ انجاز ما يقارب 85% منه، ويمتد على مسافة 5000 كلم مابين الجزائر ونيجيريا.[١٢]

بالاضافة الى ، تنفيذ الجزء الخاص بالجزائر من مشروع شبكة الألياف البصرية الرابط بين الجزائر -أبوجا.

العنوان: مسار خط الأنابيب نيجال الرابط بين نيجيريا والجزائر

المصدر:

file:///C:/Users/hp/Downloads/2015_PICI_Report_EN%20(1).pdf

أمّا خط لاغوس، يعتبر أيضا من المشاريع التي تعول عليها الجزائر في مجال الاستثمارات الطاقوية الجزائرية في إفريقيا، يمتد هذا الخط على طول 9400 كلم، ويربط بين سبعة دول تتمثل في مالي، تونس، التشاد، نيجيريا، بوركينافاسو، والنيجر، حيث تكفلت الجزائر بإنشاء الجزء الخاص بها والذي يبلغ طوله 230 كلم، ولكن لم يتم انجاز هذا الشطر إلى حد الآن. وهو طريق بري عبر الصحراء ، يشكل وسيلة مهمة لتسهيل التبادلات التجارية والطاقوية، ويسهل إنشاء الروابط بين مختلف الدول التي يمر عبرها، ممّا يسهل عملية العبور عبر الحدود، ويسهل أيضا من مسار التكامل الإقليمي، وتمّ انجاز ما يقارب 85% منه، ويمتد على مسافة 5000 كلم مابين الجزائر ونيجيريا[١٣].

الخط البري لاجوس

المصدر:

file:///C:/Users/hp/Downloads/2015_PICI_Report_EN%20(1).pdf).:

ثالثا / الفرص الإقتصادية التي يقدمها الإقتصاد الجزائري للإقتصاد الإفريقي

1-قدرات الإقتصاد الجزائري و مؤشراته الكلية:

حسب إحصائيات البنك الدولي **BI** و صندوق النقد الدولي **FMI** لسنة2015 بموقع **أكتواليتيكس Actualitix**[١٤]

يحتل الإقتصاد الجزائري المرتبة الرابعة أفريقيا خلف كل من نيجيريا، جنوب أفريقيا و مصر)و ذلك بدخل وطني خام **RNB** بلغ 175.08 مليار دولار امريكي بعد أن كان في حدود 208.83مليار دولار سنة 2014 . و عموما فإن معدل نمو الناتج الوطني الخام للجزائر يبقى دون المتوسط مقارنة ببعض البلدان النامية الأخرى كماليزيا ، الهند و الأرجنتين أين تقارب النسبة5% لكن بالمعدل الإفريقي تبقى نسبة محترمة .**16** و حسب ذات الموقع تراجع الدخل الفردي أي متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الخام لنفس الفترة من 5490دولار إلى 4435 دولارا. (أنظر المنحنيات البيانية أدناه)

الجزائر - الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية (مليار - دولار)

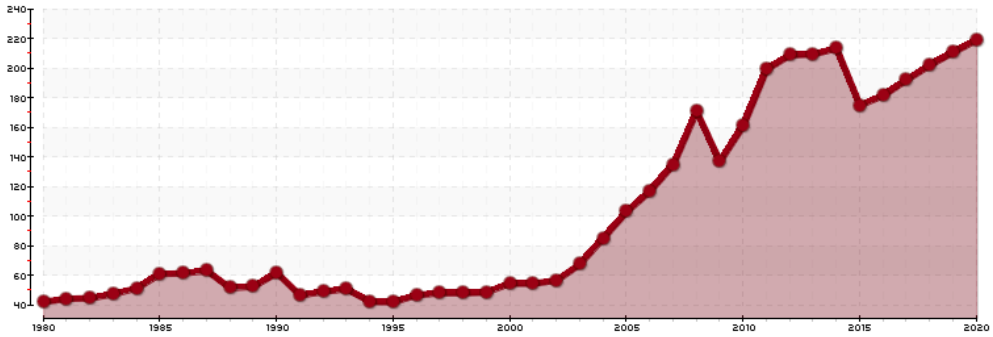

المصدر : صندوق النقد الدولي
التاريخ : 2015
إنشاء: Actualitix - جميع الحقوق محفوظة

Actualitix.com

الجزائر - الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)

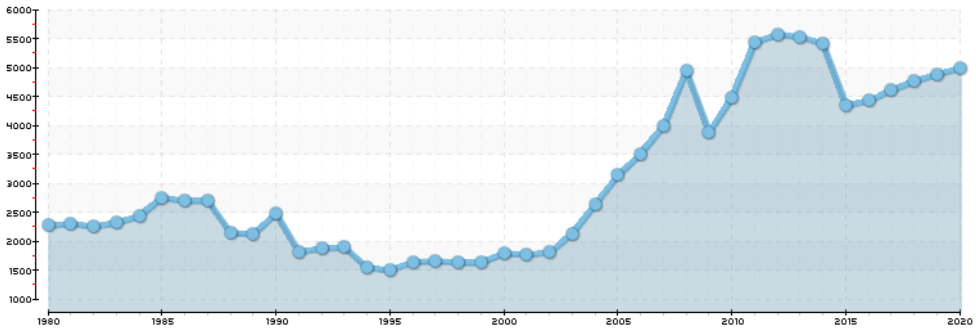

المصدر : صندوق النقد الدولي
التاريخ : 2015
إنشاء: Actualitix - جميع الحقوق محفوظة

Actualitix.com

و السبب الرئيسي في ذلك هو تراجع أسعار المحروقات، و بالتالي توقف التمويل الحكومي لعدة مشاريع إنتاجية و خدمية كانت تمتص اليد العاملة و تنتج فائض قيمة، ما أدى إلى انخفاض الإستهلاك و قيمة العملة المحلية و ارتفاع نسبي لمعدل التضخم الذي بلغ 04.20 %حسب موقع أكتواليتيكس دائما.

في حين ارتفعت نسبة البطالة في صفوف الشباب أقوى فئة شغيلة نظريا إلى حدود 29.7 .%و هو مايذهب إليه موقع أكتواليتيكس حسب الرسمين البيانيين .و عموما فالإقتصاد الجزائري المبني على الريع البترولي انطلاقا

من الإنتاج و صولا إلى توزيع المداخيل، سواء في شكل أجور أو إعانات إجتماعية.

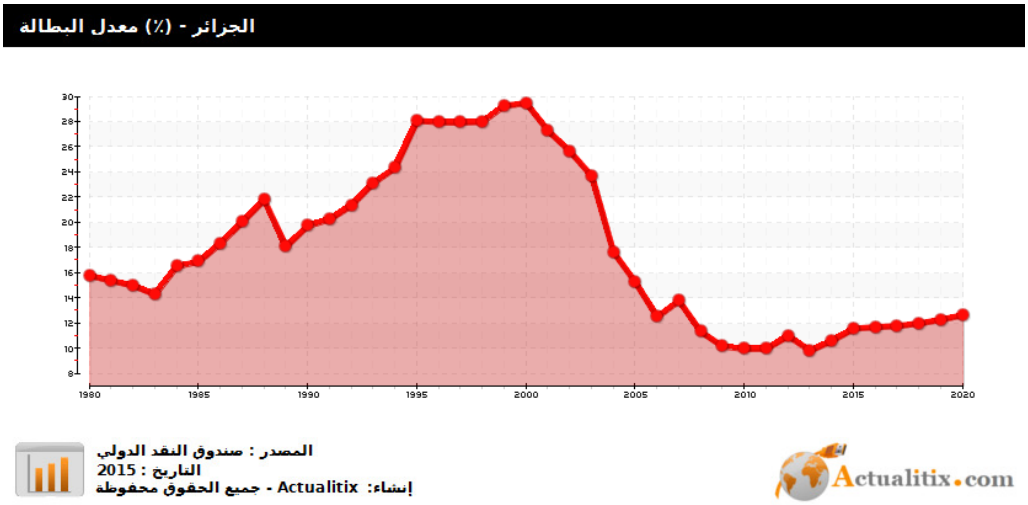

2-القطاعات التي يساهم بها الإقتصاد الجزائري في تنمية و تطويرالإقتصاد الإفريقي:

لقد فرضت ا لصناعة الإلكترونية المحلية الناشئة و المتطورة نفسها في السوق الوطنية ومنتجاتها، كأجهزة التلفزيون و الإستقبال الرقمي الهواتف الذكية و اللوحات الرقمية و الحواسيب تبقى متوازنة بين الجودة و السعر. حتى أن مصانع **كوندور Condor** شاركت في معارض دولية بألمانيا و إسبانيا(برشلونة تحديدا)مع شركات عالمية رائدة في الإعلام و الإتصال.

وعليه فالجزائر تقدم نفسها في هذا المجال التكنولوجيات الدقيقة **(HI-TECH)** كرائد إفريقي له مشروع طموح باختراق الأسواق الإفريقية سواء عن طريق الإستثمار بإنشاء وحدات إنتاجية في البلدان الأفريقية أو الإكتفاء بتصدير المنتجات فقط .و نفس الحال يقال عن **الصناعة الكهرومنزلية** فكثيرا ما أدهشت المنتجات الجزائرية من أجهزة التبريد و التكييف و التسخين زوار المعارض التجارية الكبرى كمعرض **سافكس الدوليSAFEX** ، ناهيك عن المعارض الخارجية، ففي **معرض الصناعات الجزائرية بنواكشوط** الموريتانية الذي أقيم

مابين 30 أفريل و 07 ماي 2017 م في إطار التعريف بالقدرات الإقتصادية للجزائر خارج نطاق المحروقات، شاركت سبعون 70 شركة و مؤسسة جزائرية بمنتجات تنوعت بين العربات الميكانيكية، عتاد الأشغال العمومية، عتاد الري، العتاد الفلاحي، الآلات الكهرومنزلية، ... إلخ بشكل أثار إعجاب السيد **شعيبو الوالي** المفوض المكلف بالتجارة و الجمارك و التنقل الحر و السياحة لدى المجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا**(الإكواس)** لدى زيارته للمعرض، حيث صرح بأن الجزائر تملك من القدرات الإقتصادية ما يؤهلها للدفع بقاطرة التنمية في أفريقيا، و عبر عن دهشته لوفرة و نوعية المنتجات الجزائرية في مجالات كانت إلى عهد قريب حكرا على الدول الغربية المتطورة، و في هذا الصددة دعا المسؤول الإفريقي إلى تعزيز التبادل التجاري و التعاون الإقتصادي بين الأفارقة لتلبية احتياجات السوق الإفريقية الواعدة[١٥].

إن الإقتصاد الجزائري و بفضل **الصناعة البتروكيماوية،** قادر على تلبية قسم كبير من احتياجات البلدان الأفريقية من الأسمدة و المبيدات الحشرية الجد ضرورية للقطاع الفلاحي، فمن المعروف أن النردود الزراعي في أفريقيا جد منخفض و ذلك راجع إلى استنزاف المواد العضوية في الأراضي الفلاحية مع إعادة زرعها دون تسميدها، ناهيك عن فتك الحشرات بالمحاصيل لا سيما الجراد الطائر و أنواع من الديدان و التي تسببت لسنوات طويلة في المجاعات بشرق أفريقيا.

كما يمكن للجزائر ضمان حصة لها في السوق الإفريقية فيما يتعلق بالعتاد الفلاحي و تجهيزات الري، فالزراعة الإفريقية لا تزال في غالبيتها شبه بدائية و هذا ما يساهم في ضعف مردوديتها رغم أن النسبة الكبرى من الفئة الشغيلة تعمل بها .و بالتالي فتزويد الجزائر للسوق الأفريقية بالآلات الفلاحية و عتاد الري يدخل في إطار عصرنة هذا القطاع و زيادة إنتاجيته و بذلك يساهم الاقتصاد الجزائري في تنمية و تطوير الاقتصاد الأفريقي في هذا المجال.

أما **الصناعات الغذائية و الصناعات الجلدية** فالقطاع الخاص أصبح مؤهلا للقيام باستثمارات خارجية بالدول الإفريقية، فمعظم هذه الدول تنتج محاصيل زراعية ذات قيمة تجارية لكنها تبقى في حالتها الخام. الأمر الذي يفتح الباب أمام القيام باستثمارات كبيرة في هذا المجال كمعامل تكرير السكر، و الزيوت النباتية، و مشتقات الألبان فتضمن المؤسسات

الجزائرية المادة الأولية المنتجة محليا و التي كثيرا ما اشتكت من نذرتها وغلائها في الجزائر، كما تضمن اليد العاملة الرخيصة و بالتالي إعادة تسويق المنتج النهائي إلى الجزائر ثم إلى باقي الأقطار الإفريقية الأخرى و بأسعار جد تنافسية[١٦].

و بالتالي يمكن القول أن الخبرات التي إكتسبتها الجزائر في مجال التصنيع يمكن أن تنقلها عبر الإستثمار إلى الفضاء الإفريقي، و بالتالي تلعب دور المناول أو الوسيط في نقل التكنولوجيا و نشر التصنيع بالقارة، و هي بذلك تكون قد قدمت إسهاما إقتصاديا و تنمويا لا يقدر بثمن، كون الإقتصاد الإفريقي لا يزال يفتقد لإسهام القطاع التحويلي في الإنتاجية العامة.

لكن يجب الانتباه إلى كون بعض الفروع الصناعية في الجزائر لا تزال ناشئة خاصة من حيث حجم الإنتاج، و عليه فهي غير قادرة على تغطية كل السوق الإفريقية و في المدى القريب، لذا وجب التركيز على الأقاليم الأفريقية الأسهل اختراقا و الأقرب جغرافيا، و من هنا تبدو منطقة جنوب الصحراء و غرب أفريقيا الأكثر ملائمة للإنتشار الإقتصادي و التجاري للجزائر .لأن هذه المنطقة رغم كونها تتوفر على أكبر إقتصاد أفريقي و نعني هنا **نيجيريا** و التي تحتل موقعا جيوستراتيجيا على طرف غرب أفريقيا، و متاخمتها لوسط القارة مع إشرافها على جنوب القارة عن طريق خليج غينيا، إلا أن الإقتصاد النيجيري ريعي بالأساس و غير متنوع كفاية، فحتى البترول معظمه يتم تصديره خاما و بالتالي محدودية الصناعات البترولية و البتروكيماوية .كما أن هذا الإقتصاد له سوقا استهلاكية داخلية ضخمة و هو غير قادر على تغطيتها بالأساس فكيف بقدرته على تلبية احتياجات دول المنطقة[١٧].

ثم إن هذه المنطقة تتصل مباشرة بطريق إسفلتي(**طريق الوحدة الإفريقية**)والذي إذا تم الاستثمار فيه بتوسعته و إعادة تهيئته قد يتحول إلى شريان رئيسي لتصريف البضائع و السلع الجزائرية برا، و بالتالي تفادي الشحن البحري المكلف، و ستستفيد البلدان التي يمر بها بتطور التنمية في المناطق المحادية لهذا الطريق فضلا عن حصول أسواقها على سلع و بضائع جد مهمة.

و حسب ما جاء في موقع **الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI** فإن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، و إن كانت قيمتها المالية بالدولار غير مرتفعة إلا أن

تنوعها ينم عن ديناميكية و جرأة المؤسسات الجزائرية الصغيرة و المتوسطةPME للولوج إلى تخصصات في الإنتاج تعطي أملا كبيرا لإقتصاد جزائري قوي و متنوع ، و يبدو أن تحويلها إلى مؤسسات كبيرة قد حان و ذلك بزيادة التمويل و توسيع رأس مالها و استثماراتها ثم مساعدتها و مرافقتها في اختراق الأسواق الأفريقية، الجدول التالي يبين هذا الطرح.[١٨]

صادرات الجزائر غير البترولية لسنة2014

تصنيف المنتجات	المنتجات	نسبتها من كل الصادرات غير البترولية	القيمة المالية بملايين الدولارات
مواد نصف مصنعة	أسمدة، زجاج، ورق، بلاستيك، مبيدات حشرية، إسمنت،... إلخ	% 83.6	2350
أغذية	تمور، زيوت، معلبات و مصبرات، أسماك الطونة الحمراء، المياه المعدنية و الغازية، ...إلخ	% 11.5	323
مواد خام	فوسفات، دهون و زيوت حيوانية، رخام، جلود..إلخ	%٠,٩٣	110
معدات مصنعة	مركبات، محركات، قطع غيار، مولدات كهربائية، آلات، تجهيزات إلكترونية و كهرومنزلية ...إلخ	% 0.53	١٥
منتجات إستهلاكية غير غذائية	مواد التعليب و التغليف، مستلزمات و مواد طبية، مواد تنظيف، عطور، ...إلخ.	% 0.36	١٠

المصدر: www.andi.dz

رابعا: واقع الإقتصاد الإفريقي و الفرص التي يقدمها للإقتصاد الجزائري

1-المؤشرات و الخصائص العامة للإقتصاد الأفريقي:

بالنسبة لمعدل النمو الإقتصادي في أفريقيا هو جد ضعيف بالنسبة للقارات الأخرى، كما أنه تراجع إلى النصف من 3.7% سنة 2015 م إلى 1.7% سنة 2016 م، و إذا فصلنا في

الأمر نلحظ أن الدول ذات الإقتصاد الريعي شبه الكلي هي الأكثر تضررا ، و الدول ذات الإقتصاد المتنوع أو القائم على الإنتاجية الزراعية هي الأقل تراجعا، بل هناك أرتفاع طفيف في مؤشر المنتجات الزراعية من. 109.57% في مارس 2016 م إلى 117.24% في ديسمبر من نفس السنة .فنيجيريا التي تعتمد على عائدات النفط الخام إنهار نموها الإقتصادي إلى 1.6% بعد تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية، و كذا نفس الأمر بالنسبة لدولة بترولية أخرى مثل أنغولا التي لم يتعد معدل نموها0.8 % ، في حين سجلت دول أخرى نسب نمو عالية مثل كوت ديفوار 8% و تنزانيا7 % السنغال 6.3% كينيا6% [١٩] .

فقد أثر انخفاض الأسعار الدولية للمواد الأولية منذ 2014 م على حساب العمليات الجارية و الإيرادات العامة للدول الإفريقية، وانتقل هذا التأثير إلى العملات الوطنية، مانجم عنه أزمات التضخم و الذي انتقل من 7.5% سنة 2015 إلى 10 %سنة 2016 م . و بالنسبة للدول النفطية فإن نمو قطاعها غير النفطي لم يكن بالمستوى الكافي لتغطية عجزها و تراجعها المالي فكانت الأكثر تضررا[٢٠] .

و من أبرز الصفات الملازمة للاقتصاد الأفريقي هي استقرار **العجز في الموازنة** بمعدل % 5.9من الناتج الداخلي الخام و ذلك سنتي 2015 م –2016 م . و الأسباب تختلف فهناك دول تأثرت بتراجع مداخيل النفط مع بقاء السياسات الإجتماعية التي تكلف الدولة نفقات باهضة، و هناك دول قامت بتمويل مشاريع البنى التحتية .لكن هناك من الدول الأفريقية من حد من ازدياد العجز بل جرى تقليصه إلى مستويات منخفضة كما هو الحال في زامبيا بفضل إصلاح النظام الضريبي اصبح أكثر فعالية و صرامة و حقق للدولة إيرادات مضاعفة**21** .

ونفس الملاحظة سجلت عن **الإنتاجية في العمل** التي تراجعت حيث بلغت سنة 2014 م معدل 4% ثم 1.2 %في سنة 2015 م، لتعود إلى الارتفاع نسبيا سنة 2016 م في حدود2.3%، ومع ذلك يبقى أقل من المعدل العالمي البالغ 2.7% و معدل آسيا و الباسيفيك ب3.8% . يعد القطاع الخدماتي الأقل إنتاجية من بين القطاعات الثلاث رغم

استفادته من القوى العاملة النازحة من القطاع الزراعي، فقد انخفض إنتاجيته من % 7.5 سنة 2008 م إلى 3% فقط سنة 2014 م[٢١].

و الملاحظ في قطاع التجارة أنه و رغم بقاء أوربا المتعامل الاقتصادي و التجاري الأول مع إفريقيا، إلا أن حصة آسيا آخذة في التزايد بشكل مضطرد بشكل جعلها الشريك الأول لعدة دول إفريقية.أما عن نوعية الصادرات الإفريقية فرغم جهود التصنيع في القارة إلا أن حصة إفريقيا من الصادرات العالمية للمنتجات المصنعة هي أقل من1 % فمعظم صادراتها هي من المواد الأولية الخام حيث تبلغ نسبة82% من مجمل الصادرات. في حين لا تتعدى المنتجات المصنعة النسبة الباقية أي18% . وعلى العكس بالنسبة للواردات أين تأتي المنتجات المصنعة على رأس القائمة بنسبة63% .[٢٢]

تطور قيمة المبادلات التجارية السلعية للجزائر مع البلدان الافريقية (ألف دولار)

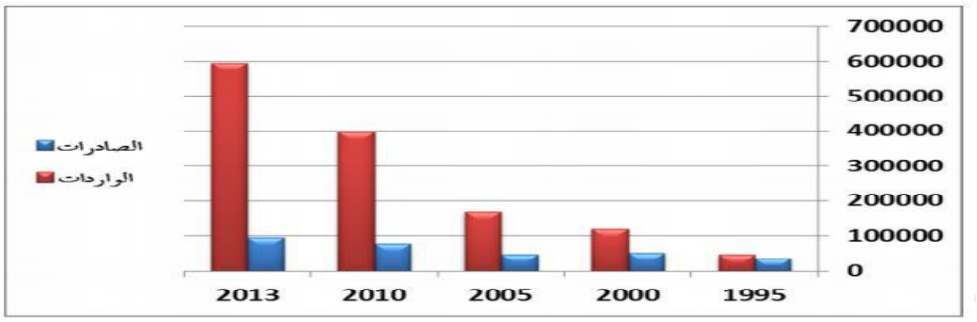

المصدر : www.andi.dz

تطور درجة تنوع الصادرات الجزائرية نحو البلدان الافريقية

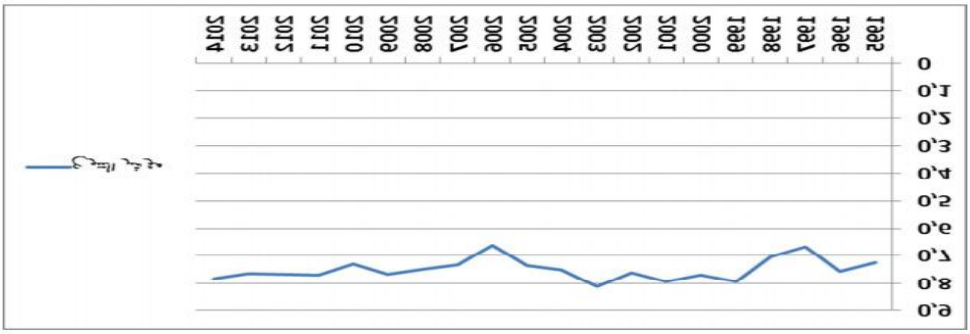

المصدر : www.andi.dz

و الواقع، أن الاعتماد الكبير على المواد الأولية سببه إلى جانب ضعف التصنيع، هو اطمئنان الأفارقة على احتياطاتهم الضخمة من هذه المواد. ففي **الثروات المعدنية** تساهم أفريقيا ب 30% من الإنتاج العالمي كثاني منتج بعد أمريكا الشمالية . لكنها تحتل الصدارة في **المعادن الاستراتيجية والنادرة و الثمينة** كالكروم ب 90 %كاحتياطي عالمي و 30 %كحصة إنتاج ، إنتاج البرليم% 25 ، إنتاج التنتالوم80% ، إنتاج الذهب 50% ، البلاتين 40% ،الألماس 94% إضافة إلى 25% من الإنتاج العالمي للمنغنيز،90% من احتياطي العالم من الكوبالت، و تملك جنوب أفريقيا 35 % من يورانيوم العالم دون احتساب احتياطات النيجر المكتشفة مؤخرا .في حين تلاحق زامبيا الشيلي في انتاج النحاس كما و تتفوق عليه نوعا من حيث النقاوة ب99.4% ، هذا فضلا عن قدرات ضخمة في **الطاقة الكهرومائية** فالقارة تمتلك أكبر نهر في العام و هو نهر النيل، و مجموعة من الأنهار الضخمة كالنيجر و الكونغو و أخرى عالية التدفق كشلالات فيكتوريا في نهر الزمبيزي، أما المحروقات فلها اسهامها العالمي لكن بمعدل أقل[٢٣] .

2-المجالات الواعدة التي يتيحها الفضاء الإقتصادي الأفريقي للجزائر:

يوفر الفضاء الإفريقي فرصا عديدة للإقتصاد الجزائري، بغية الخروج من تبعيته المزمنة للمحروقات، فالمجال التجاري قد يكون مخرجا لتطوير الصناعة المحلية القديمة و الناشئة. كون أفريقيا تضم 54 دولة أي 54 سوقا لتسويق المنتجات الصناعية لأننا نعرف مما سبق أن ضعف القطاع التحويلي في أفريقيا يتيح المجال لتصريف المنتجات الجزائرية و لو كانت ناشئة.

أما مجال الإستثمار ، فيوفر فرصا مهمة في جل القطاعات، فالقطاع الفلاحي في أفريقيا معظمه بدائي و يفتقر إلى الوسائل الحديثة و الخبرات الفنية، مما جعل إنتاجيته ضعيفة. و هنا يمكن للجزائر القيام باستثمارات زراعية في أفريقيا أقل كلفة و أكثر مردودية مما هي عليه في الجزائر، فمن ناحية الكلفة فاليد العاملة الأفريقية تتوفر بأعداد كبيرة لان معدل التشبيب في النمو الديمغرافي بهذه القارة مرتفع.

و حسب بعض الدراسات يمكن أن تصل عدد القوة العاملة 1.1 مليار شخص بأفريقيا في غضون العشرين سنة القادمة أكثر من مثيلتها في الصين و الهند. كما أن هذه القوة العاملة رخيصة نظرا لانخفاض الأجور و مستوى المعيشة وبالتالي فالاستثمارات الجزائرية إذا راعت رفعا طفيفا لأجور العمال الزراعيين ستضمن تحفزهم لرفع إنتاجيتهم . من جانب آخر أفريقيا تتوفر على 60% من الأراضي الزراعية غير المستغلة في العالم يضاف إليها شبكة من الأنهار و البحيرات الواسعة كبحيرات تانجانيقا، مالاوي، تشاد، طانا، فيكتوريا هذه الأخيرة كبحر مغلق فهي أكبر بحيرة عذبة في العالم[٢٤].

و بالتالي هذا يؤسس لمشاريع واعدة للزراعات المروية، لا سيما ذات العائد التجاري الكبير كالقطن، البن، الكاكاو، الأرز، الفواكه المدارية،...إلخ .ففي جملة واحدة يمثل القطاع الفلاحي الواعد بأفريقيا مساهمة الجزائر برؤوس الأموال مع الخبرة الفنية و الوسائل الحديثة مقابل إسهام الفضاء الأفريقي باليد العاملة الرخيصة و الأراضي الزراعية الواسعة مع المياه الوافرة.

أما الإستثمارات الجزائرية في **المجال الصناعي** فهي واعدة كذلك، فالفضاء الافريقي يتيح الحصول على المواد الأولية سواء كانت معدنية، طاقوية أم زراعية بتكلفة أقل فهي أساسا تصدر إلى الدول الصناعية بأثمان بخسة، و عليه فالحصول عليها في إطار مشاريع صناعية جزائرية أو جزائرية–إفريقية بالفضاء الإفريقي هو من باب الأولى، لكن هنا وجب التنبيه إلى أن طبيعة المشاريع الصناعية تتفاوت في الكلفة و الخبرة، إذ هناك صناعات تتطلب استثمارات بأموال ضخمة و خبرات فنية عالية و هي شروط تتوفر بالشركات الوطنية في القطاع العام كالصناعة البترولية و البتروكيماوية التي يتطلب شركة عالمية مثل شركة **سوناطراك**SONATRACH و فروعها، و كذا مشاريع إنتاج الطاقة الكهرمائية التي

تقتضي شركة بخبرة **سونلغاز SONELGAZ** و كذا الحال بالنسبة للميكانيك من خلال **الشركة الوطنية للعربات الصناعيةSNVI** ،و بالتالي يمكن القول أن **الصناعات الثقيلة** تعد مجال استثمار حصري للشركات الجزائرية الكبرى بأفريقيا.

و بخلاف الصناعات الثقيلة تمثل الصناعات التحويلية المتوسطة و الخفيفة(الإلكترونيات، المنتجات الكهرومنزلية، الصناعات الغذائية، الصناعات الجلدية) مجالا خصبا لمؤسسات القطاع الخاص في الجزائر قصد الإستثمار بأفريقيا، مع ضمان مرافقة الدولة في التمويل و الحماية السياسية من الأخطار غير الإقتصادية التي يمكن أن تعترض المشاريع في فضاء أفريقي واسع و مجهول بالنسبة لهذه المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الغالب، و الفضاء الإفريقي هو سوق جائع لمثل هذه المشاريع لا سيما بعض المنتجات التي تمثل أمورا أساسية في حياة المستهلك الإفريقي كالغداء و الدواء .فمن المعروف أن توفير الغذاء يمثل تحديا استراتيجيا في أفريقيا و عليه فالاستثمار الجزائري في **الصناعات الغذائية** له مستقبل واعد . و كذلك الحال بالنسبة للدواء فأفريقيا أكبر منطقة لإنتاج الصراعات المسلحة و ما تخلفه من أعداد كبيرة من الجرحى، كما أنها حقل خصب للأوبئة و الأمراض الخطيرة و الواسعة الإنتشار، و عليه فالاستثمارات الجزائرية في **الصناعة الصيدلانية** هي واعدة بلا شك.

و بالنسبة لهواجس التسويق، فإن الفضاء الإفريقي يقدم للإقتصاد الجزائري **سوقا استهلاكية واسعة** تعطي

إطمئنانا كبيرا للمستثمرين و المصدرين الجزائريين على حد سواء. و مما يؤكد هذا الأمر أن أفريقيا هي صاحبة أعلى معدل عالمي في **ظاهرة التمدن،** فحسب التقرير الأنمائي الأممي 2016م **Urbanisation** فإن المدن الأفريقية ستستقبل حولي 24 مليون شخص غي غضون 30 سنة قادمة، و ذلك مقابل11 مليون في الهند و 09 ملايين في الصين .و من المعروف أن سكان المدن هم أكثر استهلاكا من سكان الأرياف لاختلاف أنماط و مستوى المعيشة [٢٥].

خاتمـــــــــــــــــة:

- عرفت العلاقات الاقتصادية الإفريقية الجزائرية العديد من المراحل والتطورات، التي انطلقت مع استقلال الجزائر، حيث تميزت بالسعي الجزائري إلى صياغة مبادئ سياسة خارجية في بعدها الإفريقي،لإحداث تنمية اقتصادية، واجتماعية، وتحقيق التساوي مابين عالم الجنوب والشمال، في بيئة ما بعد الاستعمار واستقلال الدول الإفريقية، وعلى الرغم من السعي الج ا زئري الحثيث لإقامة علاقات اقتصادية في العديد من المجالات، إلاّ أنّها ركزت على القطاع الطاقوي، كونه من القطاعات الحيوية، والتي تعتبر على رأس أولوية استثمار الجزائر في إفريقيا ، إلا أ نّه يشهد العديد من التحديات، والرهانات التي تحول دون تعزيز العلاقات الاقتصادية الإفريقية الجزائرية في بعدها الطاقوي.
- أن الفضاء الإفريقي هو سوق يمثل حافزا لاستثمارات داخلية بالجزائر في القطاع التحويلي بالدرجة الأولى، و بالتالي **تنمية صناعية** تخرج الإقتصاد الجزائري من تبعيته لقطاع المحروقات، لتحوله إلى اقتصاد منتج و متنوع و خلاق لفائض القيمة و الثروة ، مع قدرته على تلبية احتياجات السوق الداخلية ، و بالتالي توفير نفقات الإستيراد ثم التحول للأسواق الإفريقية لتصريف المنتجات الفائضة ، و جلب عوائد مالية للخزينة الجزائرية .
- تمثل الإستثمارات الخارجية سواء المختلطة و غير المختلطة إسهاما كبيرا في الناتج القومي الخام**PNB** و بالتالي رفع الدخل القومي الخام **RNB** الذي عرف مؤخرا هزات عنيفة، جراء ارتباطه بأسعار المحروقات المتراجعة .ومن جهة أخرى تلعب الإستثمارات الجزائرية بالفضاء الأفريقي دور الوسيط التجاري الذي سيمون السوق الوطنية بمنتجات المناطق الحارة بأسعار تفضيلية .وهي المنتجات التي اعتادت الجزائر على استيرادها بأسعار السوق الدولية مما أثقل ميزانية الجزائر.
- تفرض المصلحة المشتركة في ظل الظروف الدولية الراهنة، تعزيز ظاهرة التكامل من خلال زيادة التعاون المشترك و تحمل المسؤولية الجماعية بين الدول، فإفريقيا عمق جيوسياسي واستراتيجي للجزائر، والجزائر تحظى بمكانة متميزة لدى غالبية الدول

الإفريقية، فعلى الجزائر أن تستثمر هذه المكانة السياسية في مجالات أخرى كالمجال الاقتصادي، من خلال زيادة نسبة الارتباط التجاري والاقتصادي للجزائر بدول القارة التي يمكن أن تكون سوقا واسعا للمنتوجات الجزائرية.

المراجع والإحالات

[1] - Béatrice Hibou et luis Martinez ; le partenariat euromaghrébin : un mariage blanc ?; centre d'études et de recherches internationales ; N°47 Novembre 1998 ; p٢٢

[٢] - علي الكنز، **المشروع الأوربي بين الواقع و الخيال**، ترجمة سعد الطويل، تقرير العلاقات العربية الاوربية:قراءة) عربية نقدية، مركز البحوث العربية و الإفريقية، القاهرة، مصر، 2002 م .ص28

[3] - Béatrice Hibou et luis Martinez ;***op.cit.*** ; p 10

[٤] - سمير أمين، **الأقلمة -الأورومتوسطية -البديل** ، " تقرير العلاقات العربية الاوربية:قراءة عربية نقدية"،(مركز البحوث العربية و الإفريقية، القاهرة: مصر،2002)، ص101.

[5] نفسه، ص١٠٣. المرجع أمين، - سمير

[6] ص ١٠٤. نفسه، المرجع أمين، - سمير

[٧] - عامر مصباح، **نظريات تحليل التكامل الدولي**،(ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008)، ص 132.

[٨] - أسامة عبدالرحمان، البيروقراطية **النفطية و معضلة التنمية :مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط**، (سلسلة عالم المعرفة ، الكويت،1990) ، ص ٢٠١.

[9] حازم الببلاوي، - **الدولي الإقتصادي النظام المعاصر**،(الكويت،2000 ص).٨٤

[١٠] - تقرير التنمية البشرية لعام 2005 م، التعاون الدولي على مفترق طرق :المعونة و التجارة و الأمن في عالم غير متساو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .نيويورك، الو.م.أ، 2005 م، ص127 ، عبر الرابط: www.Sudantv/Africa/alathadalafrigi.php

[١١] - *مقال* ***منظمة نيباد مبادرة الشراكة لتنمية أفريقيا***، *نشر يوم 25 ديسمبر 2013 عبر موقع بوابة أفريقيا الإخبارية) . عبر الرابط* : www.africanews.ne

[١٢] - مقال **النيباد .. الشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء**، موقع موسوعة الجزيرة . عبر الرابط: www.aljazeera.net

[13] - Paul Krugman , Maurice Obstfeld , Marc Melitz ; ***Economie Internationale*** ; Universités de Princeton, Californie, Harvard et Berkeley ; distribution Nouveaux Horizons ; Paris-France ;2012.p 686.

[١٤] - الإحصائيات الإقتصادية للجزائر، عبر موقع: ar.Actualitix.com

[١٥] - إحصائيات عن الجزائر،(بوابة الموقع الالكتروني لجريدة البلاد) ،تم تصفح الموقع عبر الرابط: www.elbilad.net

[16] - Paul Krugman , Maurice Obstfeld , Marc Melitz ; ***Economie Internationale*** ; Universités de Princeton, Californie, Harvard et Berkeley ; distribution Nouveaux Horizons ; Paris- France ;2012.p 686.

[17]- إحصائيات عن الجزائر عبر الرابط: ar.tradingeconomics.com

[18] الوكالة - الإستثمار لتطوير الوطنية ANDI، عبر الرابط: www.andi.dz

[19]- ***Rapport économique sur l'Afrique 2016*** ; Nations Unies- commission économique pour

l'Afrique. pp 03-05. voir le site www.uneca.org

[20] عبد- الغني سعودي، **إفريقيا، قضايا** (الكويت، المعرفة، عالم كتب سلسلة 1980) ص 35.

[21] - ***Rapport économique sur l'Afrique 2016,****op.cit,p07.*

[22] عبد- الغني سعودي،المرجع السابق، ص٣٦.

[23] - **Rapport économique sur l'Afrique 2016 ; Nations Unies commission économique pour l'Afrique,** voir le site: **www.uneca.org**

[24] وثيقة- **الأفريقي، الإتحاد** عبر الرابط: www.Sudantv/Africa/alathadalafrigi.php

[25] عبد- الغني تقرير التنمية البشرية لعام 2005. مرجع سابق ،